

تقرير

خرق للدبلوماسية اللبنانية قمة سوتشي: «العودة الآمنة» لنازحين قبل الحل السياسي

على البقاء في بلدان النزوح وتوطنهم فيها.

وعلمت «الأخبار» أن استخدام مصطلح «العودة الآمنة» في البيان الختامي لقمة سوتشي جاء استجابة للجهود الحثيثة التي بذلتها الدبلوماسية اللبنانية، وبعد طلب وزير الخارجية جبران باسيل من نظيره الروسي سيرغي لافروف أخذ المطلب اللبناني في الاعتبار، فوعد الأخير بالنظر في الأمر. كما طلب باسيل الأمر نفسه من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، علماً أنه كان قد أثار الأمر مع الإيرانيين سابقاً. ووصفت مصادر دبلوماسية طرحت القمة الثلاثية لمسألة «العودة الآمنة» وعدم ربطها بالحل السياسي بأنه «خرق مهم لحقته الدبلوماسية اللبنانية، ونأمل أن يصبح جزءاً من الأدبيات التي تتناول مسألة النزوح السوري في المؤتمرات والقمة الدولية».

وكان ملف النازحين السوريين في لبنان حاضراً بقوة في جعبة باسيل في جولته الماراتونية التي شملت سبعة بلدان، الأسبوع الماضي، على خلفية احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في السعودية. في بروكسيل وباريس وروما ولندن وبرلين وأنقرة وموسكو، ذكر وزير الخارجية اللبناني نظراً في هذه البلدان بأهمية الاستقرار في لبنان الذي يحتضن نحو مليون ونصف مليون نازح سوري، «لن يكون بينهم وبين أوروبا سوى التوجه الى البحر» في حال تعرض الاستقرار في البلد الصغير لأي اهتزاز. هذه اللقاءات شكّلت مناسبة ليس «لتخفيف أوروبا من موجة نزوح جديدة تستهدفها»، وإنما للتذكير بالضغط الاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي يشكله النازحون على لبنان، طالباً المساعدة على تشجيع هؤلاء على العودة «الكريمة والآمنة» إلى بلدهم، وعلى تغيير السياسات الدولية القائمة التي تعطي النازحين مساعدات ليبقوا في بلدان النزوح بدل مساعدتهم للعودة إلى سوريا.

(الأخبار)



طلب باسيل من اردوغان ولافروف عدم ربط العودة بالحل النهائي (ارشيف)

قد تكون المرة الأولى، في كل المؤتمرات الدولية التي خصصت لسوريا منذ اندلاع أزمته عام 2011، التي يستخدم فيها تعبير «العودة الآمنة» للنازحين السوريين إلى بلدهم، كما ورد أمس في ختام قمة سوتشي الروسية بين الرؤساء الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب اردوغان. أكثر من ذلك، فإن هذه «العودة» لم تربط في القمة بالحل السياسي النهائي للأزمة السورية. فقد شدّد البيان الختامي، في إحدى فقراته، على أن «مناطق خفض التوتر المنشأة في سوريا عقب عملية أستانا، تعتبر فعالة للغاية، وساعدت على خفض العنف، والقضاء على المعاناة الإنسانية، ومنع تدفق اللاجئين، والبدء بالعمل لتحضير الظروف المواتية من أجل عودة آمنة للاجئين والنازحين».

ومعلوم أن «العودة الآمنة» للنازحين مطلب «مزمّن» للدبلوماسية اللبنانية منذ بدء المؤتمرات واللقاءات الدولية للبحث في أزمة النزوح، في مقابل المقاربة الدولية القائمة على ربط حل هذا الملف بالحل السياسي النهائي، والتركيز على «العودة الطوعية»، وهو مفهوم يستبطن تشجيعاً للنازحين

في ملفّات النزوح، والمكثبات العشوائية، ومناقصة الميكانيك، ومرفأ بيروت... يكون حزب الكتائب، في حلّته الجديدة، من أوائل حاملي الراية للدفاع عن «حقوق المواطن». ولكن، في ملفّ سيادي أساسي يتعلّق بإجبار السعودية رئيس حكومة لبنان سعد الحريري على تقديم استقالته من الرياض، واحتجاز حريته، تنتظر قيادة الصيفي 12 يوماً قبل إصدار موقف، لا يأتي على ذكر تصرفات الملكة الوهابية. يظهر حزب الكتائب كأنه يتحول إلى «منظمة غير حكومية»، مُتخصّصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، متناسياً أنه أحد أقدم الأحزاب السياسية في لبنان. «الترتيب» في إصدار موقف كتائبي، انسحب أيضاً على إعلان الحريري تريته في تقديم استقالته، يوم الأربعاء. المكتب السياسي في حزب الكتائب اجتمع عند الرابعة من بعد ظهر أمس «استثنائياً»، من أجل التشاور في آخر خطوات رئيس الحكومة، من دون أن يصدر بياناً عن المجتمعين، «بانتظار اجتماع المكتب السياسي يوم الإثنين»، بحسب المصادر.

لا يزال «الالتباس» يُسيطر في الصيفي. «لا نزال نحاول جمع المعطيات والمعلومات من أجل حسم موقفنا، لأنّه يجب أن يكون لنا قرار في ما يحصل». فكلام الحريري من بيت الوسط، ومن عين التينة أول من أمس، «هو خلط للأوراق، بعد أن نجح حزب الله و8 آذار في حرف الأنظار عن الخلاف الحقيقي وتحويله إلى معركة الحفاظ على استقرار البلد والأمن». تُدافع المصادر الكتائبية عن حزبها بتأكيد أن الحزب «لم يتحول إلى منظمة غير حكومية»، سائلة: «ما الذي كان بالإمكان قوله؟ من كان قادراً على حسم الالتباس؟». حين كان الحريري خارج البلد، «فصلنا عدم التعليق قبل رجوعه. كان النقاش يدور حول شكل الاستقالة، وماذا يردي، وكيف يظهر. الآن عاد الحديث إلى إطاره السياسي، وبات بالإمكان تقديم موقف».

في ما خصّ الترتيب في تقديم الاستقالة، يعتقد حزب الكتائب أنّ «الترتيب، أو التهديد بالاستقالة، أو الاستقالة، خطوات لها المفعول نفسه في حال لم تتم معالجة الخلل الأساسي، وهو التأني بالنفس ومعالجة سلاح حزب الله في الداخل، أي الدفاع عن السيادة. هذه النقطة الأخيرة، لا يبدو أنّه سيتم التطرق إليها في الحوار بين أطراف السلطة».

(الأخبار)

تنفي مصادر معرّاب الرسمية أي

تطور سلبي أو إيجابي في العلاقة مع العونيين. تتنقل بدورها إلى التكلم، بعثب، عن التيار الأزرق: «المشكلة التي يجري الحديث عنها هي بيننا وبين تيار المستقبل. ففي وقت كنا نعمل استراتيجياً، سمعنا الكثير من الشائعات بحقنا، من دون صدور بيان نفي لها من قيادة تيار المستقبل». وتشرح المصادر أنّه يوجد في تيار المستقبل قياديون «انجروا، عن قصد أو غير قصد، مع محاولات حزب الله تخريب العلاقة بيننا وبين المستقبل. استغلوا غياب الحريري للمساهمة في رمي الافتراءات، علماً بأنّ تحالف القوات - تيار المستقبل هدفه خلق توازن مع حزب الله». تتهزّب القوات اللبنانية من تسمية «المتهمين» في تيار المستقبل بتخريب العلاقة مع معرّاب، «ولكن نعرف أنّهم في مجالس خاصة يهجمون على القوات، وهذا أمر غير مقبول بالنسبة إلينا، لأن كل ما يتحدثون به هو مغالطات (مثلاً وصف القوات بـ«كتبة التقارير») لا تمت إلى الحقيقة بصلة. نأمل أن يتم وضع حدّ لهذه التصرفات، لأنهم بذلك يحرفون النقاش عن المحاولات الإقليمية - الدولية لتحسين موقع الدولة في لبنان».



مصادر معرّاب:

قياديون في «المستقبل» يهجمون على القوات في مجالس خاصة

تستغرب القوات عدم صدور بيان مستقبلي لنفي «الشائعات» بحق القوات



«أثبت علمياً» أنّ رئيس الحكومة في بيروت لا يمت بأي صلة للحريري الذي أجبر على تلاوة بيان في السعودية. بعد انتهاء مهلة الترتيب، «وإذا نجحت الجهود، يكون ذلك في سبيل إعادة انطلاق المشروع (التسوية) بشكله الصحيح».

و«القوات»؛ فالمشكلة الأكبر، بحسب المصادر في التيار الوطني الحر، تبقى «في العلاقة بين الحليفين السابقين (المستقبل والقوات). نحن لم نول القوات اهتماماً كبيراً في الأسبوعين الماضيين». وأمام الكلام القاسي بحق جعجع وفريقه السياسي، من قبل الدائرة الضيقة المحيطة بالحريري، أكان همساً أم في العلن، لم يبق من حل أمام «القوات» سوى العمل على إصلاح علاقتها بتيار المستقبل، خاصة أن لا أحد من قوى «الصف الأول» يُبدي حماساً لئلا يند للجمع.

مصادر معرّاب الرسمية تقسم الحديث إلى شقين؛ في القسم الأول، هناك العلاقة مع الرئاسة الأولى، «حيث كنا في الأيام الـ15 الأخيرة نؤكد دائماً على دور فخامة الرئيس في معالجة الأزمة». إلا أنّ تبريرات «الحراس» جاهزة: «لم نتحدث عن الاستقالة بعد ما قامت به السعودية، بل قبل أشهر، وقد ربطناها بوجود ملفات فساد وحزب الله. كل ما قمنا به كان احتراماً منا للعهد وحرصنا عليه، ويصّب في مصلحة التسوية الرئاسية». وفي رأي القوات اللبنانية، أنّ الأيام «أثبتت صوابية خياراتنا. وقد أعاد الحريري تكرار شروطه من قصر بعبدا، التي كان قد تحدّث عنها من الرياض»، علماً بأنّه



استمرار فائدة الانترنت عند مستوى 105% سببه النقص الحاد في السيولة بالليرة (مروان طحطم)

وجاء هذا الغطاء ليتيح لباقي المصارف التحرك بحرية لرفع الفوائد من أجل استقطاب زبائن من المصارف الأخرى. فمن المعروف أن المصارف تسعى في آخر شهرين من كل سنة لتحسين ميزانياتها من خلال التناقص الشرس على المودعين. إذ، ما يحصل في السوق المالية المحلية لا يعكس حقيقة الأجواء الإيجابية السائدة خلافاً لما يحصل في سوق السندات المصدرة بالعملة الأجنبية التي يتم تداولها في الخارج. فقد سجّلت سندات اليوروبوندز ذات الأجل الطويل ارتفاعاً في اسعار تداولها من 84 دولاراً في أيام الأزمة الأولى إلى 95 دولاراً أخيراً. وعاد المسار في تداولات اليوروبوندز إلى شكله الطبيعي نسبياً إذ كانت عوائد السندات القصيرة الأجل، أيام الأزمة،

أعلى من الطويلة الأجل، وهذا ما كان يعدّ مؤشراً خطيراً، إلا أن المنحى عاد اليوم إلى شكله الطبيعي. وتجدر الإشارة إلى أن سلامة زار أمس رئيس الجمهورية وأبلغه عودة الهدوء إلى السوق المالية وتحسن أسعار سندات اليوروبوندز. وهذا الكلام الإيجابي يعتبر مطلعون أنه ليس الحقيقة الكاملة. إذ أن الدولارات التي اشتراها الزبائن من مصرف لبنان بعد تحويل ودائعهم إلى الليرة، عادت إلى المصرف لأن القسم الأكبر منها لم يخرج من لبنان، بل أودعه الزبائن لدى المصارف ثم قامت هذه الأخيرة بإيداعه لدى مصرف لبنان؛ ما يعني أن الدولارات الوحيدة التي خسرها «المركزي» من احتياطاته بالعملة الأجنبية هي تلك التي خرجت من لبنان.